الجرعة القاتلة!

رفض شعبي ورسمي لقرارات التجويع

- موقف موحد لمنظمات المجتمع المدني الأول من نوعه يرفض قرار رئيس الوزراء ويطالب بإلغائه
- (180) منظمة تعتبر قرار رئيس الوزراء قضاءً على أي أمل لاستقرار الأوضاع
- وزراء الجنوب بحكومة المناصفة يحذرون من تبعات القرار

قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (1) لعام 2023م
بشأن: تحريك سعر الصرف الجمركي للدولار

أطلع المجلس الاقتصادي الأعلى على قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم ... لسنة 2022م بشأن وضع المعالجات بما يتوائم مع التطورات ... اع الاقتصادية والمالية والنقدية ... شة التوصيات والمقترحات لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز ... الدولة وذلك من خلال ما ... يت سعر الصرف الجمركي للدولار من 500ريال إلى 750 ريال للدولار . و أقر المجلس ... :

1. الموافقة على رفع السعر الجمركي للب ... المستوردة ... الأجنبية من 500 ريال الى 750 ريال للدولار الأمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية ...
2. تعفى المواد الاساسية المشار اليها في قرار ... وزراء رقم (7) لعام 2021م وقرار المجلس الإقتصادي الأعلى رقم (4) لعام 2021م من الرسوم ... ة ... ادأ لقانون التعرفة الجمركية.
3. على وزارة المالية إتخاذ الإجراءات ال ... ة لما ورد في ... (1) أعلاه وموافاة رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى بتقارير ... ل مستوى التنفيذ ... ول.
4. على الأمين العام لمجلس الوز ... ل القرار في الإجتماع القاد ... لس الوزراء.
5. ينفذ القرار بالوسائل الإد ... سة.
6. يبدأ تنفيذ هذا القرار م ... 2023/01/03م وينشر بتنفيذ أحكا ...

التعليقين	التوقيع	التوقيع
نائب رئيس الوزراء ...		رئيس
		وزير المالية
		رئيس مصلحة ...

«الأمناء» قسم التقارير:

شكل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3 للعام 2023م صدمة شعبية كبيرة، واعتبره كثيرون بأنه بمثابة «جرعة قاتلة».

موقف وزراء الجنوب

ووقف وزراء كتلة المجلس الانتقالي الجنوبي في حكومة المناصفة خلال اجتماع طارئ الأحد، أمام تداعيات قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى وتبعاتها من ردود أفعال شعبية سلبية.

وأصدرت كتلة المجلس الانتقالي الجنوبي وعدد من الوزراء الجنوبيين في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، الأحد، بلاغا صحافيا حذرت فيه من تداعيات قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى.

وقال البيان: «تداعى عدد من الوزراء الجنوبيين، بما فيهم كتلة المجلس الانتقالي في حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب، الأحد، إلى عقد اجتماع طارئ، للوقوف على ما أحدثته قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى من ردود أفعال سلبية على الشعب، وعلى شريحة رأس المال الوطني".

وأضاف: «خلص المجتمعون إلى أن ما أثارته تلك القرارات من ردود أفعال سلبية، يدل على أن تلك القرارات لم تحظ بالدراسة الكافية من قبل المختصين، ولم تناقش مع من يعنيهم الأمر في الغرفة التجارية في العاصمة عدن وغيرهم، كما وأنها نوقشت في مجلس الوزراء دون توفر النصاب القانوني، وفي ظل غياب الكثير من الوزراء المختصين".

وأكد المجتمعون أنه في حال كانت هذه الإجراءات قد وضعت تنفيذاً لشروط المانحين الدوليين والإقليميين من أجل إحداث إصلاحات جذرية في السياسة المالية للدولة بغرض تحسينها بما ينعكس على خدمة المجتمع، فإنه ينبغي دراسة كل هذه القرارات مرة أخرى بعناية، بحيث يراعى فيها عدم تأزيم حياة الناس ومراعاة مستوى معيشتهم، وألا تمس هذه الإصلاحات السلع الأساسية للمواطن، وكذا تأجيل رفع سعر تعرفة الكهرباء والمياه وإيجاد معالجات لتحصيل المديونيات، وأن يتم النظر في إصلاحات أخرى تعود بالنفع على المواطن وتحسن مستوى إيرادات الدولة".

وحذر وزراء الجنوب في الاجتماع من أن الإصرار على تنفيذ هذا القرار دون استيعاب الملاحظات الواردة حوله، وفي ظل الظروف المعيشية الحالية، سيؤدي إلى اختلالات في سلاسة توفر المواد الغذائية، وارتفاع أسعار السلع، وما سينتج عنها من تفاقم للمعاناة الإنسانية وزعزعة استقرار المجتمع أمنيًا.

موقف موحد لمنظمات المجتمع المدني

بدورها، شكلت منظمات المجتمع المدني موقفًا يعد الأول من نوعه للاحتشاد لتسجيل رفضهم القاطع لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3 للعام 2023م الذي اعتبروه بأنه بمثابة القضاء على أي بارقة أمل تؤدي إلى استقرار الأوضاع، بقضائه على كل مقومات الحياة الإنسانية باليمن وخاصة في المناطق الجنوبية المحررة، موجهين فيه رسائل هامة وعاجلة للمجلس الرئاسي القيادي والتحالف العربي وللمجتمع الدولي.

وقال البيان التاريخي لـ(180) من منظمات المجتمع المدني: "تداعينا نحن منظمات المجتمع المدني في العاصمة عدن وعدد من المحافظات الجنوبية المحررة الفاعلون على الساحة والموقعون أسفل هذا البيان، بسبب قرار رئيس وأنظمة الطوارئ، والتفكير في حلول طويلة الأجل، فوجئنا بمثل هذا القرار الذي نصنفه بالكارثي غير المسؤول إذا ما تم العمل به، ومن المؤكد أن قرار الحكومة برفع الجمارك سيثقل كاهل المواطنين، الذين يعانون من مختلف الأزمات من الفقر وغلاء المعيشة، وانعدام فرص العمل. في ظل ضعف دور الدولة بكافة أجهزتها التنفيذية، والقضائية، والتشريعية. والانهيار الحاد للعملة والاقتصاد الوطني والاضطرابات المسلحة هنا وهناك. وكذلك ضعف دور المنظمات الدولية".

وأكمل: «وعليه فإن هذا القرار سيقضي على أي أمل للمواطن بالحياة الأمر الذي سيفجر الوضع وسيدخل المجتمع في دوامة صراعات حادة تخرج المنطقة عن حالة الاستقرار النسبي التي تشهده".

وأشار إلى أن: «هذا القرار لا ينسجم مع الشق الاقتصادي في مخرجات مشاورات الرياض التي تفضي إلى الالتزام بمعالجة الأوضاع الاقتصادية وتدهور العملة، إضافة إلى تعارض القرار مع إعلان وزير المالية عن الموارد العامة لعام 2022 بدون الإقراض الخارجي والتي بلغت 3 تلريون و243 مليار و566 مليون ريال يمني إذ أنه لا يوجد مبرر لقيام رئيس الوزراء بمثل هذا القرار والذي يسعى من خلاله - حد زعمه - إلى تعزيز موارد الدولة.. مع العلم أن الموارد العامة لعام 2022 والتي ذكرها الوزير تكفي لدفع كل المرتبات والباقي يفترض أن يكون لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطوير وبقية النفقات التشغيلية ونثريات الدولة في حال أحسنت إدارتها".

وطالب "مجلس القيادة الرئاسي بسرعة التحرك لإيقاف تنفيذ هذا القرار مجلس الوزراء رقم (3) للعام 2023م، الذي يتضمن المصادقة على قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن رفع سعر الدولار الجمركي للبضائع المستوردة بنسبة تقارب الـ50٪ بالإضافة إلى قرار رفع سعر بيع المشتقات النفطية، وتعرفة المياه والكهرباء وحسابات الصناديق".

وأضاف: «إننا كمنظمات مجتمع مدني إذ ننطلق من روح عملنا في حماية الفضاء المدني وضمان استجابة مناسبة وشاملة للأزمات، ووضع تدابير وإلزام الحكومة على اتخاذ تدابير أخرى لا تمس قوت ومعيشة المواطن الفقير، وذلك عبر خفض الإنفاق الحكومي وصرف مرتباتها بالريال اليمني بدلاً عن الدولار، وتعزيز دور الرقابة والشفافية المجتمعية وسرعة إعادة تشغيل مصافي عدن، وكذا نطالب قيادة التحالف العربي برئاسة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق الشق الاقتصادي في مشاورات الرياض المتمثل في معالجة الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحررة وإلزام جميع الأطراف بتوريد الإيرادات المالية إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، وتعزيز مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليتهم الإنسانية في دعم الاقتصاد المتدهور في ظل وقوع البلاد تحت البند السابع وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة تصدير النفط".

- ما دلالات موقف وزراء الجنوب من قرارات الحكومة والمجلس الاقتصادي؟
- لماذا تمس الحكومة قوت ومعيشة المواطن الفقير؟
- ما أضرار رفع سعر الدولار الجمركي وبيع مشتقات النفط على المواطن؟
- مطالبات بإلزام جميع الأطراف بتوريد الإيرادات لمركزي العاصمة عدن

رفض شعبي ورسمي لقرارات التجويع

من جانبها، طالبت القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت، باجتماعها الدوري في مدينة المكلا، الأشقاء في قيادة التحالف العربي بتوفير المزيد من الدعم لرفع المعاناة عن المواطنين جراء تدهور العملة المحلية.

وعبرت في اجتماعها تحت شعار (بالتسامح والتصالح سنحرر أرضنا ونحقق تطلعات شعبنا)، عن رفضها قرارات اللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة، مؤكدة أنها تنعكس على المواطنين بالمزيد من الإرهاق الاقتصادي، دون تحقيق أي معالجة للأزمات الخدمية.

في سياق متصل، وضعت المظاهرات الأخيرة التي نظّمها الجنوبيون في وادي حضرموت، والتي حملت الكثير من المطالب - الحكومة أمام مسؤولياتها لتتراجع عن أي قرارات من شأنها المساس بمطالب المواطنين وتمس وضعهم المعيشي.

وبرزت مطالب جنوبية بتوجيه مطالب ترتبط بشكل مباشر بالوضع المعيشي للمواطنين في الجنوب، وذلك من خلال التصدي للقرارات التي من شأنها المساس بالأمن المعيشي للمواطنين.

وشهدت فعاليات وادي حضرموت مطالب جنوبية بإلغاء قرارات رفع السعر الجمركي للبضائع ورفع سعر بيع المشتقات النفطية وتعريفة الماء والكهرباء وحسابات الصناديق.

الموقف الشعبي الواضح جاء بالتزامن مع حراك سياسي اتسم بالوضوح التام أيضا من قبل المجلس الانتقالي، وتحديدا اللجنة العُليا للشؤون القانونية بالمجلس، التي عبرت عن رفضها لهذا القرار وعدم مشروعيته كونه مخالفاً للأسس القانونية والتشريعات والتي بموجبها تكون الحكومات خادمة للشعب وليس الشعب خادماً لها.

وقالت إن هذه القرارات تثقل كاهل الشعب برفعه قيمة الدولار الجمركي إلى 750 ريالا، وتداعياته الكارثية والتي أدت إلى رفعه لأسعار الطاقة والكهرباء والغاز.

يعني ذلك أن الجنوب يعارض تلك القرارات على المستويين الشعبي والرسمي، ومن ثم فإن الحكومة عليها الوقوف عند مسؤولياتها لا سيما أن الجنوب لن يقف مكتوف الأيدي أمام الاستهداف الذي يتعرض له، فيما يخص حرب الخدمات التي يتعرض لها.